خلال الأسبوع الثاني من فبراير الماضي

تداول 143 عقاراً بقيمة 61 مليون دينار

طارق عرابي

شهد الأسبوع الثاني من شهر فبراير الماضي وتحديدا للفترة من 10 إلى 14 فبراير، تداول 143 عقارا بقيمة 61 مليون دينار، موزعة على عدد من القطاعات العقارية، حيث نال العقار الخاص النصيب الأكبر منها بإجمالي 108 عقارات بلغت قيمتها الإجمالية 34 مليون دينار، تلاها العقار الاستثماري بإجمالي 33 عقارا بقيمة 20,2 مليون دينار، ثم العقار الساحلي بواقع عقار واحد بقيمة 90 ألف دينار، وعقار تجاري واحد بقيمة 6,6 ملايين دينار.

ولم تسجل قطاعات عقارات المعارض أو المخازن أو الحرفي أي تداولات في نفس الأسبوع.

وتمثلت أبرز مبيعات العقار في تداولات الأسبوع الثاني من فبراير الماضي في بيع (مجمع تجاري) في منطقة الفروانية مساحته 1000 متر مربع بقيمة 6,6 ملايين دينار أي بسعر 6600 دينار للمتر، إلى جانب بيع مجموعة كبيرة من العقارات الاستثمارية في مناطق مختلفة من الكويت كان أبرزها بيع 3 بنايات استثمارية في السالمية الاولى مساحتها 1000 متر بسعر 1,75 مليون دينار، والثانية مساحتها 747 مترا مربعا بسعر 1,6 مليون دينار، والثالثة مساحتها 721 مترا بسعر 1,4 مليون دينار، بالإضافة إلى بيع بنايتين استثماريتين في بنيد القار مساحة الاولى 487,5 مترا مربعا بسعر 1,4 مليون دينار والثانية بمساحة 500 متر مربع بسعر 1,3 مليون دينار.

كذلك شهدت منطقة خيطان بيع بناية استثمارية مساحتها 750 مترا مربعا بسعر 1,5 مليون دينار، ومنطقة صباح السالم بيع أرض استثمارية مساحتها 1000 متر بسعر 1,5 مليون، وحولي بيع بناية استثمارية مساحتها 745 مترا بسعر 1,45 مليون دينار.

خلال الحوار المفتوح بين القطاعين الذي نظمته الغرفة بالتعاون مع هيئة تشجيع الاستثمار

الروضان: دعم مؤشر بيئة الأعمال بشكل أكبر ليواكب طموحات الكويت

يوسف لازم

أكد وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان أمس أهمية دور القطاع الخاص في تحسين بيئة الأعمال المحلية.

وقال الروضان في كلمة خلال «الحوار المفتوح الخامس حول بيئة الأعمال» الذي تنظمه غرفة تجارة وصناعة الكويت بالتعاون مع هيئة تشجيع الاستثمار المباشر إن هناك العديد من التشريعات التي تم إقرارها لتحسن بيئة الأعمال منها قانون تبادل المعلومات الائتماني وقانون السجل التجاري، وهناك أيضا توجه نحو دعم مؤشر بيئة الاعمال بشكل اكبر ليواكب طموحات الكويت. وأضاف أن الجدية التي توليها الجهات الحكومية في تحسين بيئة الاعمال بالكويت لجذب الاستثمارات بدأت تؤتي ثمارها، لافتا إلى ان ذلك ليس بالطموح الكافي للنهوض ببيئة الاعمال الكويتية. وأكد أن الكويت لديها العديد من المقومات التي تمكنها من تحقيق مؤشرات ايجابية متزنة تعطي الأمان للمستثمر في المنطقة.

وبيّن ان وزارة التجارة تسعى إلى العمل على تحسين بيئة الأعمال بالتعاون مع اللجنة الدائمة وفريق تحسين بيئة الأعمال لتيسير معاملات المواطنين والتراخيص بمدة زمنية قصيرة.

وأضاف أن الدول باتت تتنافس على تحسين مكانتها على مؤشر بيئة الأعمال، مشيرا إلى أن العديد من الجهات المحلية أحرزت تقدما على مؤشر بيئة الأعمال، موضحا أن اطلاق مركز الكويت للأعمال كان أحد المقاييس الجيدة لمؤشر الأعمال التجارية في البلاد. وأشاد الروضان بدور هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في جلب المستثمرين والاستثمارات المختلفة، مشيدا بتوجيهات القادة السياسية في تحسين بيئة الاعمال ودعم القطاع الخاص.

من جانبه، أكد المدير العام لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ د.مشعل الجابر أهمية هذا الحوار في دعم وتحسين بيئة الاعمال والبيئة التنافسية في الكويت.

وأوضح الشيخ مشعل أن هذا الحوار ركز على تحسين بيئة الأعمال وإلقاء الضوء على أبرز النقاط في تقرير تحسين بيئة الأعمال 2018 وعلى الخطوات والتغيرات المقبلة في التقرير الماثل لعام 2020.

وأشار إلى المؤشرات والتقارير التي تهتم بنوع وجودة الأعمال في الكويت وقياس مدى تطورها وفق المعطيات والمعايير التي من الممكن تسليط الضوء عليها لتحسين بيئة الأعمال.

وقال ان مجلس الوزراء شكل لجنة في 2013 لمتابعة تقريرين مهمين الأول تقرير تحسين بيئة الأعمال التابع للبنك الدولي والثاني تقرير التنافسية.

وأوضح أن اللجنة تضم مجموعة من الجهات الحكومية التي تركز على تحسين بيئة الأعمال من خلال التقرير الصادر عن البنك الدولي، مبينا أن الهدف من الحوار اليوم هو إبراز أهم النقاط التي يبرزها التقرير. وذكر أن الهدف الرئيسي من الحوار المفتوح بين القطاعين العام والخاص هو الوقوف على الأسس التي من شأنها تحسين مؤشر بيئة الأعمال في الكويت إضافة إلى التطرق إلى نجاح القطاع الخاص في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

خالد الروضان أثناء كلمته في الحوار المفتوح (ريليش كومار)

الشيخ د.مشعل الجابر متحدثا

للتعاون في مجال مكافحة غسيل الأموال

«أسواق المال» توقع مذكرة تفاهم مع وحدة التحريات المالية

د.أحمد الملحم وغازي العبدالجليل في لقطة جماعية خلال التوقيع

وقعت هيئة أسواق المال أمس علي مذكرة تفاهم مع وحدة التحريات المالية الكويتية، حول التعاون وتبادل المعلومات في مجال مكافحة غسيل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب، حيث مثل جانب الهيئة رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال ـ المدير التنفيذي د.أحمد الملحم، ومثل وحدة التحريات المالية الكويتية رئيس وحدة التحريات المالية الكويتية بالإنابة غازي العبدالجليل.

وقد حضر توقيع المذكرة كل من رئيس قطاع الإشراف زياد الفليج، ورئيس قطاع الشؤون القانونية د.ابراهيم الثويني، ومدير إدارة الرقابة الميدانية فهد الفضلي، ومدير إدارة الدراسات القانونية عائشة العبيد، ومدير مكتب التنسيق والمتابعة لقطاع الإشراف وليد العويش، ومدير مكتب التنسيق والمتابعة لقطاع الشؤون القانونية، ومدير مكتب التنسيق والمتابعة التابع للمدير التنفيذي وليد العبدالرزاق، ومدير مكتب العلاقات العامة والإعلام مشعل السجاري، ومدير دائرة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب طارق الجطيلي، ومحلل لدى إدارة الرقابة الميدانية عبدالرحمن العازمي.

ومن جانب وحدة التحريات المالية الكويتية، حضر كل من مدير إدارة الشؤون القانونية خالد الغزالي، ومدير إدارة التحليل المالي مؤمن بلال، ومكتب رئيس الوحدة أحمد عادل.

ويأتي توقيع هذه المذكرة تيسيرا لتحقيق الأهداف المشتركة التي تجمع بينهما، ولما يتمتعان به من سلطة في مجال تبادل المعلومات لأغراض التعاون في سبيل المصلحة العامة بهدف مكافحة جريمة غسيل الأموال والجرائم المرتبطة بها وجريمة تمويل الإرهاب، وذلك عملا بأحكام القوانين والتشريعات ذات الصلة، خاصة القانون رقم 106 لسنة 2013 بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والقرار الوزاري رقم 37 لسنة 2013 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 106 لسنة 2013 وقرار مجلس الوزراء رقم (1532) لسنة 2013 بشأن وحدة التحريات المالية الكويتية والقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما. ويتمثل الغرض من هذه الاتفاقية بالدرجة الأولى في وضع آلية لعملية تبادل المعلومات بين وحدة التحريات المالية الكويتية وهيئة أسواق المال، وفي إرساء إطار للتعاون والتنسيق فيما بينهما، خاصة فيما يتعلق بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وبما يتفق مع القوانين ذات العلاقة ببنود هذه المذكرة.

«الوطني»: البنوك المركزية تلمّح إلى تحويل مسار سياساتها

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن البداية القوية التي استهلت بها الأسواق المالية تداولات العام الجديد استمرت إلى فبراير الماضي مع تسجيل أسواق الأسهم العالمية لمزيد من الارتفاعات، على الرغم من إشارات تباطؤ وتيرة نمو الاقتصادات الكبرى بما في ذلك الولايات المتحدة وأوروبا والصين. ويعكس هذا الارتفاع جزئيا تعافي الأسواق بعد العمليات البيعية المكثفة التي شهدتها في ديسمبر، كما تعكس أيضا مدى التفاؤل باقتراب نهاية النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين بعد موافقة الولايات المتحدة على تأجيل رفع الرسوم الجمركية المقررة في مارس، بما يشير إلى اقتراب التوصل إلى اتفاق بين الطرفين.

كما كان هناك أيضا ثقة متزايدة بأن صانعي القرارات سيدعمون النمو، مع تبنى البنوك المركزية في الولايات المتحدة وأوروبا مواقف أقل تشددا، وكذلك إعلان الصين عن إجراءات تحفيزية جديدة. وعلى صعيد الأنباء الايجابية الخاصة بمنطقة الخليج، ارتفعت أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها في 3 أشهر، مدعومة بعلامات تدل على التزام منظمة الأوبك بخفض حصص الإنتاج المتفق عليها في ديسمبر الماضي.

واضاف التقرير ان التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي الأميركي للربع الرابع من 2018 أظهرت تسجيل معدل نمو 2,6٪ على أساس سنوي ـ أعلى بقليل من متوسط التوقعات البالغ 2,2٪، إلا انه كان أبطأ من النسبة المسجلة في الربع الثالث من العام والبالغة 3,4٪. وارتفع إنفاق المستهلكين ـ الذي يمثل حوالي 70٪ من الاقتصاد ـ بنسبة 2,8٪ وإن كان أبطأ مما كان عليه في الربع الثالث، في حين استمرت الصادرات الصافية في الضغط على النمو بسبب ضعف معدلات التصدير. وتعني تلك الأرقام أن إجمالي النمو في 2018 قد بلغ 2,9٪، مرتفعا من 2,2٪ في 2017 وإن كان أقل هامشيا عن 3٪ التي استهدفها الرئيس ترامب على الرغم من جهود التحفيز المالي الهائلة في وقت سابق من العام. ومع استمرار تلاشي أثر تلك المحفزات وتأخر تأثير ارتفاع أسعار الفائدة في وقت سابق، سيشهد النمو تباطؤا أكبر في 2019. ويشير التوقع الآني «Nowcasts» الصادر عن الاحتياطي الفيدرالي في كل من اتلانتا ونيويورك إلى بلوغ معدل النمو إلى مستويات أقل من 1٪ في الربع الأول من 2019.

وأشار التقرير الى استمرار المخاوف بشأن النمو في منطقة اليورو، وخاصة تلك المتعلقة بالقطاع الصناعي الهام بالنسبة للمنطقة، نتيجة لتأثره بالتباطؤ العالمي والتوترات التجارية المتزايدة. وبلغ مؤشر مديري المشتريات المركب لمنطقة اليورو في فبراير 51,9 في اشارة الى تسجيل نمو اقتصادي بحوالي 0,2٪ على أساس ربع سنوي في الربع الأول من 2019 ـ دون تغيير عن الربع الرابع ـ وإن كان قد تحرك للأعلى للمرة الأولى منذ 6 أشهر بما يدل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي نوعا ما. وانخفض عنصر التصنيع إلى أقل من مستوى 50، في دلالة على الانكماش، مع تسجيل الطلبيات الجديدة أكبر معدل تراجع منذ ستة أعوام، كما أشار مؤشر IFO الألماني لقياس مناخ الأعمال، الذي يتم مراقبته عن كثب، إلى انخفاض حاد في الاستثمارات التجارية في الفترة المقبلة. وعلى الرغم من ذلك، فإن القوة النسبية لكل من قطاع الخدمات وسوق العمل ـ حيث ظلت البطالة عند أدنى مستوى لها منذ أكثر من 10 سنوات بمعدل 7,8٪ في يناير ـ توفر بعض الأسس الداعمة للتفاؤل مع إمكانية تجنب المنطقة لحالة الركود. وبعد أن أنهى المركزي الأوروبي برنامج التحفيز المالي لشراء الأصول في ديسمبر وأشار إلى احتمال رفع أسعار الفائدة في النصف الثاني من العام، يبدو أنه يقوم بتغيير سياسته مثل الاحتياطي الفيدرالي لتصبح أكثر تيسيرا.

واصل مزيج خام برنت ارتفاعه الذي بدأه في وقت مبكر من العام خلال الشهر الماضي، حيث أنهى شهر فبراير على ارتفاع بنسبة 7٪ على أساس شهري عند مستوى 66 دولارا للبرميل بعد ارتفاعه بنسبة 15٪ في يناير. ويعزى هذا الارتفاع في المقام الأول، وإن لم يكن بصفة حصرية، لجهود منظمة الأوبك وحلفائها ولاتفاق ڤيينا التي توصلت إليه لامتصاص فائض الإمدادات في السوق بنهاية النصف الأول من العام 2019. وبلغت نسبة امتثال الدول الإحدى عشرة الأعضاء بمنظمة الأوبيك إلى 85٪ في يناير، بفضل السعودية والكويت اللتين سرعان ما قلصتا الإنتاج إلى مستويات الحصص المقررة.

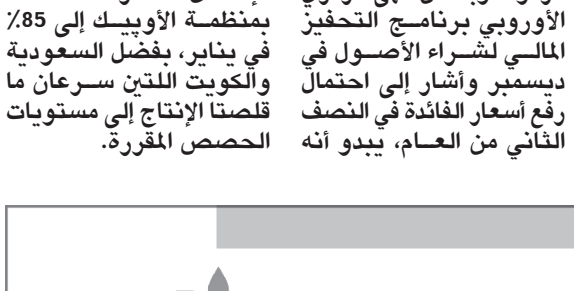

«المركز»: تزايد صفقات الاندماج والاستحواذ في المصارف الخليجية يستدعي تعزيز دور الأبحاث المتعمقة

نظم المركز المالي الكويتي (المركز) ندوة بعنوان «صفقات الاندماج والاستحواذ في القطاع المصرفي الخليجي»، حيث قدم الندوة نائب الرئيس التنفيذي في إدارة الأبحاث المنشورة في «المركز» والمدير العام لشركة مارمور مينا إنتليجنس إم. أر. راغو، وهي شركة أبحاث تابعة لـ«المركز». وتناول راغو في الندوة أهم عمليات الاندماج التي تميز القطاع المصرفي بدول مجلس التعاون الخليجي في الأونة الأخيرة، وضمت الندوة نخبة من ممثلي مؤسسات مصرفية محلية ودولية تعمل في الكويت. وقال راغو في الندوة: «يشهد القطاع المصرفي بدول مجلس التعاون الخليجي في الفترة الحالية مجموعة كبيرة من صفقات الاندماج والاستحواذ بين كياناته، وهنا يأتي دور الأبحاث في تقديم تحليلات عميقة واستعراض مفصل لصفقات اندماج سابقة شهدها القطاع المصرفي الخليجي. وتعد صفقات الاندماج إحدى الاستراتيجيات التي تعتمدها الشركات والمؤسسات على نطاق واسع في سبيلها نحو تحقيق مزيد من النمو. إلا أنها قد لا تؤدي إلى نتائج إيجابية على الدوام. ففي بعض الأحيان، تعود الصفقة بنتائج سلبية على قيمة حصص المساهمين. ويصح ذلك بالأخص في القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث كانت صفقات الاندماج اللافتة قليلة ومتباعدة في الماضي، لذا فمن السهل أن ينقاد المساهمون وراء الضجة الإعلامية والزخم الذي يميز إعلانات الاندماج الأخيرة في القطاع. وهنا تكمن أهمية دراسة نتائج عمليات الاندماج السابقة بطريقة موضوعية». وأشار راغو الى أن ارتفاع أو انخفاض قيمة الأصول المصرفية في دول الخليج يرتبط ارتباطا وثيقا بالناتج المحلي الإجمالي لكل دولة، وهو ما يرتبط بدوره بتقلبات أسعار النفط. فبعد تراجع أسعار النفط خلال العام 2014، اضطرت حكومات مجلس التعاون الخليجي إلى الاستعانة بالودائع الحكومية لتعويض آثار خسارة إيرادات النفط، وهو ما فرض ضغوطا على بنوك المنطقة.

دعوة

مبرد القابضة Holding Mubarrad
شركة مساهمة كويتية عامة

لمساهمي شركة مبرد القابضة (ش.م.ك.ع)
لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية

يتشرف

مجلس إدارة شركة مبرد القابضة (ش.م.ك.ع)

بدعوة السادة المساهمين لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركة والمقرر انعقادها يوم الاثنين الموافق ٢٠١٩/٠٤/٠٨ في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً وذلك في قاعة اجتماعات شركة أعيان للإجارة والاستثمار الكائن مقرها في الري - شارع محمد بن القاسم - مبنى أعيان - الدور الأول للنظر في جدول أعمال الجمعية العامة العادية وغير العادية .

فعلى السادة المساهمين الراغبين في الحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - شرق - شارع الخليج العربي - بجانب المستشفى الاميري - برج أحمد - الدور الخامس.
خلال مواعيد العمل الرسمية من الأحد إلى الخميس.
هاتف: ٢٢٤٦٤٥٦٥ - ٢٢٤٦٤٥٨٥

وذلك لاستلام بطاقات الحضور واستمارات التوكيل وجداول الأعمال.

والله ولي التوفيق

مجلس الإدارة

ENERGY HOUSE
The Energy House Holding Co. شركة بيت الطاقة القابضة

دعوة حضور
اجتماع الجمعية العامة العادية
لشركة بيت الطاقة القابضة
شركة مساهمة كويتية عامة

يسر مجلس إدارة شركة بيت الطاقة القابضة دعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة والمقرر عقدها يوم الأربعاء الموافق 03 أبريل 2019 في تمام الساعة 10:00 صباحاً وذلك بمقر الشركة - برج الإنماء - الطابق 14 - شارع عبدالله المبارك - المرقاب.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة بمقرها الكائن في شرق - برج أحمد - شارع الخليج العربي - الطابق 5 - هاتف رقم: 22464565، وذلك قبل الموعد المحدد للاجتماع ومعهم شهادات الأسهم لاستلام بطاقة الحضور وجدول الأعمال.

رئيس مجلس الإدارة

www.energyhouse.com.kw